تزامناً مع تقليل الاعتماد على الوقود السائل

«جنرال إلكتريك»: دول الخليج مؤهلة لتحقيق الريادة في إزالة الكربون من قطاع الطاقة

يسبب الانتعاش الاقتصادي الذي يشهده العالم اليوم عقب نجاحه بتخطي أحلك أيام أزمة "كوفيد19-" زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية . لذلك لم يكن غريباً رؤية الدعوات – والالتزام – من حكومات العالم ومؤسسات المجتمع المدني والشركات خلال مشاركتها في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المنعقد حالياً في جلاسكو / COP26 / لاتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة للتصدي لأزمة تغير المناخ.

إلا أن جهود التصدي لتحديات تغير المناخ لن تكون مجدية دون توجيه تركيز خاص على قطاع الطاقة، فهو المتسبب بنحو 40% من إجمالي الانبعاثات الكربونية حول العالم، ومن المرجح ارتفاع هذه النسبة نظراً لسببين رئيسيين. أولهما بررره تقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة مؤخراً، وأشار إلى عجز 785 مليون شخص حول العالم عن الوصول إلى مصادر موثوقة للطاقة الكهربائية. فتفعيل وتعزيز النمو الاقتصادي سيكون بعيد المنال بغياب مصادر الطاقة الكهربائية الكافية. والسبب الثاني هو إدراك العالم أن تحويل العمليات التشغيلية نحو الاعتماد على الكهرباء هو أكثر المسارات كفاءة لإزالة الكربون من الاقتصاد، خصوصاً في القطاعات التي تتسبب بمعدلات عالية من الانبعاثات الكربونية على غرار النقل، والصناعات الثقيلة، والتدفئة، لذلك نجد العديد من القطاعات تتجه للتحول نحو استخدام الكهرباء في عملياتها في المستقبل. وبالتالي فإن الحفاظ على مكاسب العمل المناخي في ضوء زيادة الاعتماد على الطاقة الكهربائية يفرض تحويل مصادر الطاقة التي تدعم تلك القطاعات نحو نموذج توليد خال من الكربون.

وأكد سكوت سترازيك الرئيس التنفيذي لشركة "جنرال إلكتريك للطاقة": "تحتاج الدول الحريصة على تطوير قطاعات الطاقة فيها إلى ضمان توافر الطاقة وبتكلفة معقولة في آن معاً، تزامناً مع التحول إلى أنظمة توليد أكثر استدامة؛ وأقل تسبباً بالانبعاثات الكربونية. إلا أن تحقيق ذلك يتطلب استخدام مجموعة متنوعة من تقنيات توليد الطاقة، مع توجيه تركيز خاص نحو تقنيات الطاقة المتجددة وطاقة الغاز الطبيعي".

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي التي تشمل البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات بإمكانات وفيرة ومكانة مميزة تمهد طريقها نحو تحقيق الريادة العالمية وتولي دور محوري في التصدي لقضية ثلاثية المحاور في قطاع الطاقة.

فقد أوضحت دراسة جديدة لشركة "جنرال إلكتريك" حملت عنوان "مسارات سريعة لإزالة الكربون من قطاع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي" كيف يمكن لدول الخليج العربي إدخال تقنيات الطاقة المتجددة وطاقة الغاز في مسار استراتيجي عاجل، تزامناً مع تقليل الاعتماد على الوقود السائل.

وناقشت الندوة الإلكترونية التي انعقدت برعاية "جنرال إلكتريك" بعنوان "ندوة مسارات الطاقة: نحو مستقبل منخفض الكربون في دول مجلس التعاون الخليجي" هذه الحلول الموجهة لإزالة الكربون من قطاع الطاقة، وتناولها المتحدثون خلال الندوة بالتفصيل وهم: صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان آل سعود، وزير الطاقة في المملكة العربية السعودية؛ وجان ماري دوجر، رئيس مجلس الطاقة العالمي؛ وسكوت سترازيك، الرئيس التنفيذي لشركة "جنرال إلكتريك للطاقة"؛ ولينا عثمان، الرئيس الإقليمي للتمويل المستدام لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في ستاندرد تشارترد؛ وكريغ أوكونور، مسؤول الطاقة المتجددة والصادرات البيئية في البنك الأمريكي "إكسيم".

حلول تخزين الطاقة بالبطاريات لا تزال غير قادرة على منافسة التكلفة المعادلة لأساس التخزين لمدة تزيد عن 8 ساعات

الاستجابة لأزمة ملحة

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من بين أعلى الدول في معدلات استهلاك الفرد للطاقة الكهربائية حول العالم، بنسبة تتراوح بين 103% و430% وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 3.5 ميجاواط ساعي للفرد الواحد. ويرجع هذا المعدل المرتفع إلى عدد من العوامل، وتشمل الحاجة لاستخدام الطاقة الكهربائية لأغراض التبريد وتحلية مياه البحر، مع امتلاك الوقود السائل لحصة كبيرة من مزيج الطاقة، ووجود قطاعات تستهلك الطاقة بكثافة على غرار المصاهر والبتروكيماويات والإسمنت في هذه المنطقة، إلى جانب عوامل أخرى. وإضافة لذلك، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو السنوي الإجمالي لذروة الطلب على الطاقة بنسبة 7.5%، من 122 جيجاواط حالياً ليتجاوز 250 جيجاواط بحلول العام 2030. ويقود هذا الارتفاع إلى تحد إضافي يتمثل في ضرورة الحد من الانبعاثات الكربونية، مع تزايد الحاجة لزيادة توليد الطاقة الكهربائية خلال السنوات المقبلة.

تلتزم المنطقة باستشراف مستقبل أكثر نظافة لقطاع الطاقة، وهو ما بدا جلياً في إعلان العديد من دول مجلس التعاون الخليجي مؤخراً عن أهداف مناخية جديدة، ومنها الحياد المناخي في دولة الإمارات بحلول عام 2050، والحياد الصفري بحلول العام 2060 في المملكة العربية السعودية والبحرين.

سكوت سترازيك

ولاشك أن تحقيق تلك الأهداف يتطلب ضخ المزيد من الاستثمارات في الطاقة المتجددة التي ارتفع معدل نموها السنوي المركب سريعاً بنسبة 69% خلال الفترة الممتدة من 2015 ولغاية 2020 في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن استطاعة توليد الطاقة من المصادر المتجددة بقيت منخفضة نسبياً بإجمالي 2.4 جيجاواط بنهاية تلك الفترة. ويبدو أن انخفاض التكاليف والتطور التقني هي عوامل تعزز من جدوى نشر حلول الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع في المنطقة، لذلك فإن هذا التقدم المحرز هو أمر حاسم لقطاع الطاقة في هذه الدول.

وعلى أي حال، ونظراً لأن حلول تخزين الطاقة بالبطاريات لا تزال غير قادرة على منافسة التكلفة المعادلة لأساس التخزين لمدة تزيد عن 8 ساعات، فإن مصادر الطاقة المتجددة لوحدها غير كافية. ولذلك يمكن للتوربينات الغازية لعب دور حيوي لتأمين استقرار شبكات الطاقة الكهربائية المتصلة بمصادر التوليد المتجددة، حيث تدعم مرونتها زيادة الطاقة الواردة إلى الشبكة أو تقليلها حسب الحاجة لمعالجة قضية عدم استقرار وتيرة التوليد من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. كما أن الطاقة الغازية هي الأقل تسبباً بالانبعاثات الكربونية من أنواع الوقود الأحفوري التقليدي.

ويشرح سكوت سترازيك بقوله: "شكل الوقود السائل نحو ثلث قدرات توليد الطاقة الكهربائية في دول مجلس التعاون الخليجي في إحصائية تعود للعام 2019، لذلك فإن التحول من استخدام هذا الوقود نحو مزيج يجمع بين الطاقة المتجددة وطاقة الغاز يمكن أن يقود إلى هبوط سريع وكبير في الانبعاثات الكربونية، دون المساس بكفاءة توليد الطاقة وموثوقيتها". وعلى سبيل المثال، فإن الطاقة التي تولدها التوربينات الغازية من طراز H-class عالية الكفاءة والتي تعمل بالدورة المركبة تقود إلى تقليص ما يصل إلى ثلثي كثافة الانبعاثات الكربونية لكل ميجاواط من الطاقة الكهربائية المولدة مقارنة بمحطات توليد الطاقة البخارية بالوقود السائل.

يعتبر التحول بعمل التوربينات الغازية من الدورة البسيطة إلى المركبة وتحديث أصول توليد الطاقة الحالية، من أهم الإجراءات التقنية يتعين استهدافها نظراً لقدرتها على لعب دور حيوي في تأسيس اقتصادات صفرية الانبعاثات الكربونية في المستقبل عبر مسارات توليد الطاقة باستخدام الهيدروجين، وتقنيات استخلاص الكربون واستخدامه وتخزينه. فبناء محطة للطاقة الغازية اليوم لا يعني بالضرورة استمرار الانبعاثات الكربونية عند مستواها الأصلي طيلة حياة المشروع، بل إن هذه الانبعاثات قابلة للتقليص أيضاً باستخدام الوقود المناسب.

قدرات التوليد بالدورة البسيطة في دول مجلس التعاون تصل إلى 57 جيجاواط في الوقت الراهن

المتاحة لتعزيز قدرات توليد الطاقة الكهربائية دون زيادة الانبعاثات الكربونية. وتقدر شركة "جنرال إلكتريك" أن قدرات التوليد بالدورة البسيطة في دول مجلس التعاون الخليجي تصل إلى 57 جيجاواط في الوقت الراهن. لذلك فإن تحويل 25% فقط من هذه الأصول للعمل بالدورة المركبة سيجنب المنطقة 30 مليون طن من الانبعاثات الكربونية سنوياً، أو ما يعادل إزالة 7.5 مليون سيارة عن الطرقات. ويستغرق مثل هذا التحول مدة زمنية لا تتجاوز 16 شهراً، في حين يزيد من قدرات الطاقة الكهربائية بنسبة تصل إلى 50% دون التسبب بأي انبعاثات كربونية إضافية.

ويمكن لتحديثات التوربينات الغازية على غرار حلول مسار الغاز المتقدم من "جنرال إلكتريك" تحسين قدرات التوربينات الغازية على توليد الطاقة وتعزيز كفاءتها ومرونتها وتوافرها عند الطلب، مع الحد من الأثر البيئي. ويجري تركيب هذا الحل في قطر ضمن أربعة توربينات غازية من طراز 9F في أحد المصاهر. ومن المرجح أن يساعد في زيادة الطاقة الكهربائية المولدة بما يصل إلى 96.7 ميجاواط بالمجمل مع تقليل الانبعاثات الكربونية بذات المعدل بما يصل إلى 67 ألف طن سنوياً.

تطوير الإمكانات للمستقبل

إن التوربينات الغازية ليست مجرد وسيلة للتحول بقطاع الطاقة، بل تعتبر في تحقيق أهداف الانبعاثات الكربونية الصفرية. لذلك تستثمر 'جنرال إلكتريك' في البحوث والشراكات لتحويل ذلك إلى واقع ملموس".

إلى جانب إعادة تقييم مزيج الوقود المناسب وحلول توليد الطاقة المختلفة، فإن إزالة الكربون من قطاع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي تتطلب تعزيز أنظمة شبكات نقل وتوزيع الطاقة، وإدخال حلول رقمية جديدة لتحسين قدرات الاتصال ومراقبة الشبكات وموثوقيتها ومرونتها مع إضافة مصادر جديدة ومتنوعة لتوليد الطاقة. وكما أوضحت دراسة "جنرال إلكتريك" البحثية، يتعين صياغة واعتماد المزيد من المحفزات والسياسات لتحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها. كما سيكون الوصول المناسب لقنوات التمويل الكافية عنصراً حاسماً لتفعيل تحول قطاع الطاقة في المنطقة. وسيتطلب ذلك الحصول على تمويل من مصادر أخرى بعيداً عن الحكومة، بما يشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمشاريع القائمة على الصكوك، ووكالات ائتمان الصادرات والوسائل الأخرى.

إن تحقيق التوازن بين الطاقة الموثوقة والمستدامة وذات التكلفة المعقولة يتطلب إدخال العديد من التقنيات واستخدام أنواع مختلفة من الوقود وتبني منهجيات العمل المبتكرة. ويوضح سترازيك بأنه يتعين على بلدان العالم تبني التزام مشترك للارتقاء والتحول بقطاع الطاقة باستخدام الحلول المتاحة اليوم وليس تلك التي ننتظرها في المستقبل.

ويختتم سترازيك قائلاً: "من خلال التفاني في العمل اليوم، يمكننا تحقيق الأهداف المناخية العالمية وضمان وصول الطاقة الكهربائية للجميع وتقديم الكهرباء الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، ليرث أبناؤنا وأجيال المستقبل عالماً في غاية الأمان والاستدامة".

بعوائد إجمالية تتجاوز 50% في أقل من عامين

«جي إف إتش» تتخارج من محفظة المكاتب التكنولوجية بالولايات المتحدة

أعلنت مجموعة جي إف إتش ("جي إف إتش" أو "المجموعة") تخارجها المبكر من محفظتها للمكاتب التكنولوجية بالولايات المتحدة ("المحفظة" أو "الأصل")، الذي تم استحواذه في عام 2019.

تتكون المحفظة من أصل مكتبي من الفئة "أ" متخصص في علوم الحياة ويقع في مجمع ترايانجل بارك للأبحاث، نورث كارولينا، الذي يعد أكبر مجمع للبحث العلمي والتطوير في البلاد. يعتبر الأصل الذي يتمتع بوضع بارز في المجمع، أكبر مركز للتوظيف في مجمع ترايانجل،ويتكون من خمسة مبان بمساحة إجمالية قدرها 430 ألف قدم مربع، بالإضافة إلى أرض قابلة للتطوير تبلغ مساحتها 270ألف قدم مربع. على مدى فترة الاستثمار، حقق الاستثمار العائد المستهدف، كما تم توقيت البيع للاستفادة من معدل الطلب القوي الحالي على علوم الحياة، بما يمكن جي إف إتش من تحقيق تخارج مبكر ومربح للمستثمرين. من المتوقع لهذا التخارج أن يحقق للمستثمرين عوائد تتجاوز نسبتها 50% تقريبا على مدى فترة الاستثمار.

عويس مجيد

قال عويس مجيد، مدير تنفيذي- الأنشطة العقارية في مجموعة جي إف إتش المالية، "يسعدنا أن نعلن عن تخارج آخر في التوقيت المناسب للمجموعة ومستثمرينا. يعد هذا إنجازاً مهماً آخر يؤكد قدرتنا المستمرة على الاستفادة من ظروف السوق المناسبة لتوظيف وإعادة أموال المستثمرين بنجاح. نحن فخورون للغاية بأداء المحفظة خلال فترة الاستثمار. باستخدام مزيج من استراتيجيات القيمة المضافة والاستراتيجيات الأساسية في إدارة وتعزيز الأصل، تمكنا من الحصول على قيمة أعلى عند البيع مقارنة بالمساحة المكتبية التقليدية، وتحقيق مضاعف على الأموال المستثمرة بمقدار 1.5 ضعفاخلال فترة زمنية تبلغ حوالي عامين. لا تزال جي إف إتش ملتزمة ببناء محفظة متنوعة من الأصول العقارية القوية في سوق الولايات المتحدة، حيث نرى نمواً مستمراً وفرصاً جذابة في عدد من القطاعات التي توفر عوائد مستقرة وإمكانات نمو عالية. من بين المجالات التي نقدمها للمستثمرين حالياً المكاتب المتخصصة (الطبية وعلوم الحياة)، والمساحات السكنية (متعددة العائلات وسكن الطلاب)، والمساحات اللوجستية، حيث نعتزم استخدام استراتيجية تنفيذ مماثلة لتحقيق عوائد قوية ومطردة. "تقوم جي إف إتش حاليا بإدارة محفظة من الأصول العقارية المتميزة تقدر قيمتها بأكثر من 2 مليار دولار أمريكي في مجالات وقطاعات هامة تشمل اللوجستيات، التكنولوجيا، سكن الطلاب، الرعاية الصحية والسكن متعدد العائلات.

البنك التجاري يعلن الفائزين في سحب «حساب YOU»

أجرى البنك التجاري السحب على "حساب YOU" في مبنى البنك الرئيسي، بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة أحمد البصمان، مع الالتزام بالاشتراطات الصحية والوقائية المتمثلة في التباعد الاجتماعي.

وقد قام البنك بتغطية السحوبات مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي . وجاءت نتيجة السحب على النحو التالي :

1. نواف فارس الشمري

2. بشائر محمد عماد قطان

بجائزة قيمتها –/ 250 دينار كويتي لكل منهما.

ومن المعروف أن حساب "YOU" هو حساب مخصص لفئة الشباب الذين يحولون المكافأة الاجتماعية الشهرية إلى البنك التجاري، حيث تتاح لهم الفرصة للاستفادة من مميزات عديدة عند فتحهم الحساب بقيمة –/10 دينار كويتي فقط ، والحصول على هدية نقدية بقيمة –/50 دينار كويتي عند تحويل المكافأة الاجتماعية إلى التجاري ، بالاضافة الى فرص لدخول السحوبات الشهرية للفوز بجوائز قيمة ، إلى جانب الحصول على بطاقة مسبقة الدفع مجانية للسنة الأولى للعملاء الذين تزيد أعمارهم عن 18 عاماً، فضلاً عن الاستفادة من الخصومات والعروض الترويجية على مدار العام ، حيث سيحصل العملاء الجدد على فرصتين للدخول في السحب الشهري للفوز بجائزة نقدية بقيمة –/250 دينار كويتي.

بنك برقان يعلن الفائز بسحب حساب «الثريا للراتب»

أعلن بنك برقان عن فوز محمد ملبس العنزي ، في سحب حساب الثريا للراتب الشهري الذي فاز بجائزة بقيمة 10،000 د.ك. وأوضح البنك أنه يمكن فتح حساب "الثريا" للراتب، بالدينار الكويتي، أو غيره من العملات، وأنه يمنح صاحبه العديد من المميّزات، ومنها الحصول على قرض أو بطاقة إئتمانية تناسب احتياجاته، بالإضافة الى ذلك، الإستفادة من العروض والخصومات على مدار العام.